



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤١١٦، المعقودة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٠، وفيما يتصل بنظر مجلس الأمن في البند المعنون "الحالة في طاجيكستان وعلى طول الحدود الطاجيكية الأفغانية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

بيان رئاسي بشأن طاجيكستان

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ (S/2000/214)، المقدم عملاً بالفقرة ١٢ من قراره ١٢٧٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

"ويرحب مجلس الأمن بالتقدم الحاسم في تنفيذ الاتفاق العام لإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان (S/1997/510) الذي تم إحرازه بفضل الجهود الحثيثة والمستمرة التي بذلها رئيس جمهورية طاجيكستان وقادة لجنة المصالحة الوطنية.

"ويرحب مجلس الأمن على وجه الخصوص بإجراء أول انتخابات برلمانية متعددة الأحزاب وتعددية في طاجيكستان في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠ وذلك بالرغم من المشاكل والعيوب الخطيرة، على النحو الذي أشارت إليه البعثة المشتركة لمراقبة الانتخابات في طاجيكستان. ويلاحظ أنه بإجراء تلك الانتخابات تكون الفترة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق العام قد اقتربت من نهايتها. ويسلم المجلس بالإنجاز الكبير الذي أحرزته الأطراف الطاجيكية التي تمكنت من التغلب على كثير من العقبات ومن وضع بلدها على طريق السلام والمصالحة الوطنية والديمقراطية. ويحث حكومة وبرلمان طاجيكستان على العمل من أجل إجراء انتخابات في المستقبل تفي بالكامل بالمعايير المقبولة وذلك كإحدى وسائل توطيد دعائم السلام.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع الارتياح أن الأمم المتحدة قد قامت بدور مهم في تحقيق هذا النجاح. ويرحب ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان التي يدعمها فريق الاتصال التابع للدول الضامنة والمنظمات الدولية، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، لما أدته من دور في مساعدة الأطراف على تنفيذ الاتفاق العام.

”ويؤيد مجلس الأمن اعترام الأمين العام سحب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان عندما تنتهي ولايتها في ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٠. ومنتظر المجلس من الأمين العام أن يبلغه بنتائج المشاورات الجارية مع حكومة طاجيكستان بشأن إسناد دور الأمم المتحدة في مرحلة بناء السلام وتوطيده بعد انتهاء الصراع“.